معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 18/ العدد 2 (ديسمبر 2023): ص.ص: 198-217

مكانة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري- دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام خلال السنوات: (2019/2012)

The position of Islamic banks in the Algerian banking system -The Case Of Algerian Islamic Banks during the period: 2012-2019-

د. سفيان أسمع [1] * د. أبو بكر بوسالم [2] د. آسية شرفي [3]

[1] جامعة الجزائر3، ، الجزائر، asmaa.sofiane@univ-alger3.dz

[2] المركز الجامعي بالبيض، الجزائر، Bakeur87@yahoo.fr

[3] جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، asya.cherfi@outlook.fr

تاريخ الاستلام: 2023/02/20؛ تاريخ القبول: 2023/07/15؛ تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على أهم المصارف الإسلامية العاملة في النظام المصرفي الجزائري، مع استعراض أهم الصيغ التمويلية المهمة التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي، مع تبيان الدور الاقتصادي الذي تؤده المصارف الإسلامية في الجزائر ومكانتها في الجهاز المصرفي الجزائري ومدى مساهمتها في تطويره. أظهرت النتائج عند مقارنة مؤشرات الأداء للمصارف الخاصة والعمومية التقليدية أعطت الأفضلية لهذه الأخيرة على المصارف الإسلامية، وهذا راجع إلى عدم استقلاليتها التامة في عملية اتخاذ قرارها، وهو ما انعكس سلبا على مؤشرات أدائها.

كلمات مفتاحية: المصارف الإسلامية؛ الجهاز المصرفي؛ الودائع؛ التمويلات.

Abstract:

The purpose of this paper is to identify the most important Islamic banks operating in Algeria with a review of the most important Forms of Financing in Islamic Banking on under a traditional banking system,

* المؤلف المرسل.

with an explanation of the economic role played by Islamic banks in Algeria and their position in the Algerian banking system and the extent of their contribution to its development. The results showed that when comparing performance indicators, they gave preference to Islamic banks over public banks, and this is due to their lack of complete independence in their decision-making process, which has negatively affected their performance indicators.

Keywords: the banking system's; Islamic banks; the deposit; Financing.

المقدمة:

بعد هيمنة المصارف التقليدية لفترة طويلة على مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية للدول، ظهر إلى الوجود نوع جديد من المصارف تتبنى فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة ومختلف تماما على المبادئ التي يقوم عليها كل من الفكر الاقتصادي الشيوعي والرأسمالي، هذه المصارف تسمى بالمصارف الإسلامية تعتمد أساسا في عملها على قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية التي تمنع التعامل بالربا الذي كان أساس معاملات المصارف التقليدية.

وبما أن تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر تتمثل أساساً في كل من تجربة بنك البركة الجزائري وكذا مصرف السلام الجزائر فإن هذه الدراسة سوف تقتصر وبصورة مختصرة حول دراسة تقييمية لهذين المصرفين، والوقوف على ما قاما بتحقيقه من إنجازات أو ما سجلته من إخفاقات، وهذا بالاعتماد على البيانات التي وردت في تقاريرهما، أو بعض النسب التي تنتج عن تحليل هذه المؤشرات والأرقام وهذا بغرض معرفة المكانة التي تشغلها هذه المصارف في الجهاز المصرفي الجزائري خلال سنوات (2012-2019).

ومن أجل دراسة هذا الموضوع والوقوف على النتائج المترتبة عليه قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما هي مكانة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري؟**

أهمية الدراسة: تكمن الأهمية في القيمة البحثية والإضافة العلمية، نذكرها كما يلي:

- تعرف دارسة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري بالمحدودية وبحداثة الأخذ بها من طرف المصارف التقليدية الجزائرية مما يتطلب توضيح الكثير من التفاصيل واقتراح بعض الإجراءات التي تمكن هذه الأخيرة في الخوض في هذه التجربة، خاصة بعد

الإصلاحات المصرفية الأخيرة التي ترخص للمصارف التقليدية بتسويق المنتجات الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

- فرضت المصارف الإسلامية وجودها ضمن تشكيلة الجهاز المصرفي رغم حداثتها وهذا ما يظهر جليا خلال مؤشرات الأداء خلال السنوات القليلة الماضية.

-اعتبار الصيرفة الإسلامية من بين الحلول المثلى للأزمات المالية وهي البديل للنظام المالي الحالي وهذا بعد خروجها من الأزمة المالية العالمية بأقل الخسائر مقارنة بالمصارف والمؤسسات المالية الربوية

منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي والتحليلي، بالتطرق إلى أهم المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، ومن ثم تحليل الدور الاقتصادي التي تؤديه المصارف الإسلامية ومكانتها في النظام المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي بدراسة التقارير السنوية والقوائم المالية لكل من بنك البركة الجزائري، مصرف السلام، وكذا تقارير بنك الجزائر وتحليلها.

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية.

1. المعنى اللغوي: «سم مكان مشتق من الصرف»[1].

2. المعنى الاصطلاحي: عرفه أحدهم أنه «منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور، أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية محددة»[2].

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن المصارف الإسلامية: **هي تلك المؤسسات النقدية المالية التي تقوم بمختلف المعاملات المالية، التجارية والاستثمارية وفقا لمبادئ**

(1) عبد الزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 1998، ص26.

(2) خليل الشماع، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، 1975، ص11.

الشريعة الإسلامية والقائمة أساسا على مبدأ عدم التعامل بالربا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية.

أولا: خصائص المصارف الإسلامية.

1. عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءً:
2. الالتزام بقاعدة اتباع الحلال والابتعاد عن الحرام[1].
3. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية[2].
4. إحياء نظام الزكاة[3]:

ثانيا: أهداف المصارف الإسلامية.

1. الأهداف الاقتصادية والمالية[4]:

أ. السعي وراء تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية.

ب. تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية بإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة.

جـ. تحقيق الأرباح لمنافسة المصارف التقليدية والاستمرار في النشاط المصرفي.

2. أهداف اجتماعية:

أ. تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة (التكافل الإسلامية)[5].

---

(1) محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون سنة نشر، ص19.

(2) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص96.

(3) ريمون يوسف فرحات، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص60.

(4) طبيبل عبد السلام، البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة، واقع وآفاق-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2010، ص28،29.

(5) محمد عمر شابرا، النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد1، العدد2، 1984، ص6.

ب. تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق سعادة الإنسان من خلال تأمين مطالبه المادية والمعنوية المشروعة ورفع مستوى معيشته[1].

3. أهداف شرعية:

أ. أن تكون صيغ التمويل التي تقوم بها خالية من شبهة الربا نظريا وعمليا؛

ب. أن تكون عملياتها وأنشطتها خالية من الإذعان والالتزام والجهالة والغرر والنجش؛

ج. الحرص على إنشاء هيئة رقابية شرعية فعالة؛[2]

المطلب الثالث: أهم الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية.

الفرع الأول: التمويلات القائمة على الملكية.

أولا: المضاربة: هي عقد بين طرفين يدفع بمقتضاه الطرف الأول (يسمى رب المال) إلى الطرف الآخر (المضارب) مالا معلوما ليتجر له فيه، على تقاسم الربح بينهما حسب الاتفاق، أما عند الخسارة فرب المال يخسر ماله، أما المضارب يخسر جهده»[3].

ثانيا: المشاركة: هي اتفاق بين طرفين أو أكثر للقيام بنشاط استثماري على أن يكون رأس المال والربح مشترك بينهم[4].

ثالثا: المزارعة: هي «عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل في استثمارها على أن يكون المحصول مشتركا بالحصص التي يتفقان عليها»[5].

رابعا: المساقاة: المساقاة هي «أن يدفع الرجل شجرا إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل ما

---

(1) صالح حميد العلي، المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية، اليمامة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005، ص29.

(2) بتصرف.

(3) Mabid ali al jarhi, munawar iqbal, Banques Islamiques : réponses a des questions fréquemment posées, revue périodique institut islamique de recherche et de formation, banque islamique de développement, N° 04, jeddah, 2001,p14.

(4) موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، ماجيستير في التحليل الإستراتيجي والمالي، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2013، ص125.

(5) محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص253.

يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره»[1].

الفرع الثاني: التمويلات القائمة على المداينة.

أولا. المرابحة: هي «بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، فهي إذن نقل ما ملكه المشتري في العقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح»[2].

ثانيا. بيع السلم: هو تقديم وتسليم المال وتأجيل السلعة المباعة والحاضر هو الثمن الذي يتم دفعه لبائع السلعة[3].

ثالثا. الاستصناع: هو عقد بين طرفين المستصنع والصانع في صناعة شيء بمواصفات معينة وفي موعد معلوم وثمن معلوم[4].

رابعا. الإجارة: عقد على منفعة معلومة، أو موصوفة في الذمة، أو على عمل معلوم بعوض معلوم ومدة معلومة، أو هي نقل الملكية من خدمة مقابل مبلغ محدد مسبقا[5].

المبحث الثاني: مقارنة أداء المصارف الإسلامية مع نظيراتها من المصارف العمومية التقليدية والخاصة خلال السنوات (2012 – 2019)

المطلب الأول: دراسة حالة بنك البركة الجزائري

أولا: التعريف ببنك البركة الجزائري وتطور شبكة فروعه.

يعد أول مصرف برأس مال مختلط، تأسس بتاريخ 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته في 1991، وبمساهمة بنك الفلاحة والتنمية

(1) الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، الطبعة الأولى، دار أبوللو للطباعة والنشر، القاهرة، 1996 ص181.

(2) سليم موساوي، مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي، دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2016، ص116.

(3) فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص332.

(4) خنوسة عديلة، دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية: عرض تجارب دولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد14، العدد19، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص14.

(5) فاطمة الزهراء لسبع، دور التمويل الإسلامي في تحقيق مقاصد الشريعة من المال، أطروحة دكتوراه مالية نقود وبنوك، جامعة الأغواط، الجزائر، 2018، ص 101.

الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية لدولة البحرين. في إطار قانون رقم 11 03 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، والتي تتوافق مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية[1].

ثانيا: عدد الموظفين في بنك البركة الجزائري. يتضح عدد الموظفين من الجدول أدناه.

الجدول 1: تطور عدد الموظفين في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012 – 2019)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الموظفين	**884**	**908**	**928**	**944**	**925**	**938**	**951**	**981**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك البركة الجزائري (أفريل 2022).

نلاحظ في الجدول أعلاه أن عدد الموظفي المصرف في تزايد مستمر، وهذا انطلاقا من سنة 2012 الذي كان عدد الموظفين 884 موظف موزعين بين الإدارة العامة ومختلف الفروع والوكالات التابعة للمصرف، إلى غاية سنة 2015 الذي بلغ عددهم 944 موظف وبنسبة زيادة تجاوزت 6.78%، كما عرف المصرف انخفاضا في عدد الموظفين خلال السنتين 2016 و2019 وبمعدل انخفاض يقدر بـ -2% مقارنة بسنة 2015، لكن سرعان ما استمر عدد الموظفين في الارتفاع خلال السنوات 2018 و2019 الذي بلغ إجمالي موظفي المصرف 981 موظف، وهذا بسبب سياسة البنك الرامية الى التوسع من خلال فتح فروع على مستوى عدة ولايات الوطن الذي بلغ عددها في نهاية 2019 إلى 31 فرع بعدما كان عددها 26 فرع في سنة 2012 بنسبة زيادة قدرها 19%، وكذا محاولة منه الى توظيف الكفاءات لتحقيق أهدافه.

ثالثا: تطور تمويلات بنك البركة الجزائري. يمنح المصرف تمويلات إسلامية باستخدام مختلف موارده الداخلية أو الخارجية، فغالبا ما يمنح المصرف توليفة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي، التي تختلف باختلاف طبيعة النشاط الممول، فالملاحظ من خلال مختلف تقارير بنك البركة الجزائري أنه تغلب صيغتي المرابحة والسلم على تمويل الأنشطة الاستغلالية، في حين تغلب صيغتي الإجارة والاستصناع على تمويل الأنشطة الاستثمارية، والجدول أدناه يوضح مجموع التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري خلال السنوات (2012 2019)، مع تبيان نسبة التغير من سنة لأخرى.

(1) الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري https://www.albaraka-bank.dz/r تاريخ الاطلاع: 2022/05/02.

الجدول 2: حجم تمويلات بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012 2019)

الوحدة: بآلاف دج

السنوات البيان	حجم التمويلات	نسبة التغير
2012	58 468 582	-
2013	63 519 599	8.63 %
2014	80 628 275	26.93 %
2015	96 453 704	19.62 %
2016	110 711 012	% 14.78
2017	139 677 012	26.16 %
2018	156 459 864	% 12
2019	154 600 763	%-1.18

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنك.

نلاحظ في الجدول السابق أن حجم تمويلات المصرف في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة من سنة 2012 إلى سنة 2019 بالرغم من تراجع نسبة النمو خلال سنة 2019 بنسبة 1.18%، حيث بلغ حجم التمويلات في سنة 2018 مبلغ 156.460 مليون دج، بمعدل نمو بلغ 12% مقارنة بسنة 2017 التي عرفت بدورها نسبة نمو تجاوزت 26% والتي تعتبر أكبر معدل نمو حققه المصرف بعد سنة 2014 والذي قارب 27%، كما عرف تراجعا في معدل النمو خلال السنوات 2015 و 2016 على التوالي ليعاود الارتفاع مجددا خلال سنة 2017، وكما هو موضح في الجدول فقد عرف المصرف نسبة نمو تجاوزت 164% مقارنة بسنة 2012، وهذا راجع إلى زيادة فروع المصرف عبر مختلف جهات الوطن مما أدى بارتفاع الطلب على التمويل بمختلف صيغه خاصة صيغة الإجارة التي عرفت طلبا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، فقد بلغت نسبة التمويل بصيغة الإجارة خلال سنوات 2016-2017-2018 نسبة 50.64% - 48.67% - 45.79% على التوالي[1]، وهذا بسبب سياسة الدولة في تمويل مختلف المشاريع المصغرة بمختلف صيغها (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة)، ورغم امتلاك بنك البركة العديد من خيارات التمويلية المتاحة له كمصرف إسلامي كالمشاركة والمضاربة إلا أنه يقوم بالتركيز على صيغ

(1) وثائق متحصل عليها من المديرية العامة لبنك البركة الجزائري أفريل 2022

الإجارة ،المساومة، والمرابحة بشكل كبير وذلك لانخفاض مستوى المخاطر المصاحب لهذا النوع من التمويل وكذا ضمان عائده هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن بنك الجزائر لا يتصف بالمرونة الكافية و لا يتناسب وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي إذ لا يتيح له التوسع في استخدام باقي صيغ التمويل الإسلامي.

رابعا: تطور حجم الودائع لدى بنك البركة الجزائري. تمثل الودائع أكبر نسبة من موارد بنك البركة، حيث تعتبر من الموارد الخارجية غير الذاتية، ولهذا يحرص بنك البركة على تنميتها عن طريق الحرص على زيادة الوعي المصرفي والادخاري لدى الزبائن، من خلال فتح فروع جديدة ومحاولة إيصالها إلى أقصى نقطة عبر الوطن تقربا من الزبائن، إلى جانب تسهيل عمليات السحب والإيداع، والجدول أدناه يوضح هذا التطور.

الجدول 3: تطور حجم الودائع لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012 2019)

الوحدة: بآلاف دج

البيان / السنوات	حجم الودائع	نسبة التغير
2012	116 514 411	-
2013	125 434 976	**%7.65**
2014	131 176 673	**%4.57**
2015	154 562 127	**%17.82**
2016	170 137 799	**%10.07**
2017	207 892 138	**%22.19**
2018	223 884 006	**%7.69**
2019	213 468 222	**%-4.65**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنك

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاعا مستمرا في حجم الودائع من سنة لأخرى عدا سنة 2019 التي عرفت انخفاضا في حجم الودائع وبنسبة قدرت بـ 4.65%، حيث بلغ حجم الودائع 125.435 مليون دج سنة 2013 مسجلا بذلك ارتفعا بنسبة 7.65% مقارنة بسنة 2012، في حين ارتفعت بنسبة 4.6% في سنة 2014مقارنة بسنة 2013، كما نلاحظ استمرار ارتفاع نسبة الودائع ليصل ذروته في سنة 2017 محققا في ذلك نسبة نمو قاربت 22.2%،

ولقد وصل حجم الودائع في سنة 2018 الى حدود 224.000 مليون دج محققا بذلك نسبة نمو تقدر بـ 92.15% مقارنة بسنة 2012، ويعود السبب لهذا الارتفاع إلى زيادة عدد فروع بنك البركة مغطيا عدة مناطق عبر الوطن مما أدى الى زيادة الإقبال على التعامل مع المصرف

المطلب الثاني: دراسة حالة مصرف السلام-الجزائر

أولا: التعريف بمصرف السلام الجزائر وتطور شبكة فروعه. يعتبر مصرف السلام الجزائر مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم إنشائه بتاريخ 2006/06/08م، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 كمصرف تجاري برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، ويعتبر ثان بنك إسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري، وقد انطلق نشاط مصرف السلام الجزائر بتاريخ 20 أكتوبر 2008، وتتكون شبكة مصرف السلام حاليا من 18 فرعا موزعة على التراب الوطني[1]:

ثانيا: عدد الموظفين في مصرف السلام الجزائر. عرف مصرف السلام تطورا ملحوظا فيما يتعلق بعدد العمال وهذا خلال السنوات(2012 2019) كما هو مبين في الجدول الآتي.

الجدول 4: تطور عدد الموظفين في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2012 2019)

السنوات / الفئة المهنية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التنفيذ	28	33	32	29	34	32	40	112
التحكم	66	59	59	60	81	110	244	211
الإطارات	75	111	127	139	157	183	212	243
المجموع	**169**	**203**	**218**	**228**	**272**	**325**	**496**	**566**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام

بالرجوع إلى الجدول أعلاه نلاحظ تزايد مستمر في عدد الموظفين لدى مصرف السلام، فقد بلغ عدد الموظفين في نهاية 2019 ما يقارب 566 موظفا موزعين على الإدارات المركزية والفروع، حيث بلغ عدد الموظفين في الفروع بـ 304 موظفا في نهاية سنة 2019 مقابل 232

(1) مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2019.

موظف في نهاية 2018[1]، مسجلا بذلك نسبة نمو تقدر بحوالي 31%، ويمثل موظفي الفروع نسبة 54% من العدد الإجمالي للموظفين في نهاية 2019، كما نلاحظ أن فئة الإطارات تستحوذ على حصة أكبر مقارنة بكل من فئة التنفيذ والتحكم طيلة سنوات فترة الدراسة ، ما عدا سنة 2018 التي احتلت فئة التحكم المرتبة الأولى بنسبة تفوق 49% من إجمالي عدد الموظفين لدى المصرف مقابل 43% بالنسبة لفئة الإطارات، وهذا بسبب حرص المصرف أن يكون له إطارات بشرية *على* درجة عالية من الكفاءة والمهارة والمؤهلة تأهيلا جيدا لضمان التسيير الجيد وتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية سعيا لتحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة.

ثالثا: حجم التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2012 2019): يقوم مصرف السلام الجزائر بتمويل المؤسسات والأفراد بمختلف الصيغ التمويلية الإسلامية، وسنتطرق في الجدول أدناه وبالأرقام لحجم التمويلات الممنوحة لزبائنه مركزين في ذلك على مدى تطورها من سنة إلى أخرى خلال الفترة المحصورة بين (2012 2019)، موضحين في ذلك نسبة التغير من سنة لأخرى.

الجدول 5: تطور حجم تمويلات مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2012 2019)

الوحدة: بآلاف دج

البيان / السنوات	حجم التمويلات	نسبة التغير
2012	20 268 863	-
2013	27 591 224	**%36.12**
2014	22 612 198	**%-18.04**
2015	21 351 517	**%-5.57**
2016	29 587 872	**%38.57**
2017	46 302 694	**%56.5**
2018	75 616 478	**%63.30**
2019	96 098 039	**%27.08**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير مصرف السلام

(1) مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التمويلات في تزايد مستمر خلال معظم فترة الدراسة ما عدا السنوات 2014 و 2015 التي عرفتا انخفاضا بنسبة 18.04% و 5.57% على التوالي، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2019 لتصل إلى مبلغ قدره 96.098 مليون دج، وعرف المصرف أعلى نسبة نمو في سنة 2018 مقدرة بـ63.3%، أين شهد تراجع في نسبة النمو سنة 2019 والتي بلغت 27%، كما نلاحظ تسجيل المصرف لنسبة نمو تجاوزت 374% مقارنة بسنة 2012، ويمكن تفسير الارتفاع المستمر لنسبة التمويلات لدى المصرف إلى زيادة فروعه وكذا انتهاج المصرف لاستراتيجية تسعى لتمويل مختلف العمليات الإنتاجية للمؤسسات والاستهلاكية للأفراد التي عرفت اقبالا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وكذلك ارتفاع الطلب على الخدمات والمنتجات الإسلامية التي يعرضها المصرف ، والمنحنى أدناه يوضح تطور حجم التمويلات لمصرف السلام خلال السنوات (2012 2020).

رابعا: تطور حجم الودائع لدى مصرف السلام الجزائر. يقوم مصرف السلام بجمع الودائع ويستخدمها في مختلف الصيغ التمويلية على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وفيما يلي تطور الودائع في مصرف السلام خلال سنوات (2012 2019).

الجدول 6: تطور حجم الودائع لدى مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2012 2019)

الوحدة: بآلاف دج

البيان / السنوات	حجم الودائع	نسبة التغير
2012	19 401 238	-
2013	23 931 685	**%23.35**
2014	19 450 948	**%-18.72**
2015	23 685 162	**%21.76**
2016	34 511 853	**%45.71**
2017	64 642 211	**%87.30**
2018	85 431 501	**%32.16**
2019	103 791 827	**%21.5**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصرف

نلاحظ في الجدول أعلاه تطور وزيادة حجم الودائع من سنة لأخرى باستثناء سنة 2014 التي شهدت تراجعا ملحوظا في نسبة النمو وبنسبة بلغت 18.72%، حيث تجاوزت الودائع لدى مصرف السلام سقف 103 مليار دينار جزائري خلال سنة 2019 أي بمعدل نمو يقدر بحوالي 21.5% مقارنة بسنة 2018، وبمعدل نمو قارب 435% مقارنة بسنة 2012، وهذا راجع إلى توسع نشاط المصرف وزيادة معاملاته وتحسن صورته لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه، وتمثل الودائع نسبة 79% من مجموع ميزانية المصرف خلال سنة 2019، وبنسبة تغير قدرت بـ 20.5% مقارنة بسنة 2018، وتضم الودائع لمصرف السلام كل من الحسابات الجارية التي تمثل حوالي 27% ، الحسابات الادخارية التي تمثل حوالي 14%، وحسابات لأجل التي تمثل تقريبا 3%، إضافة إلى التأمينات النقدية التي تمثل حوالي 56% من مجموع الودائع خلال سنة 2019، ويمكن تفسير نمو الودائع في مصرف السلام خلال السنوات الأخيرة إلى استقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية وتوطين رواتب الموظفين وكذا ابرام اتفاقيات مع كبار المتعاملين العموميين، وكذا عرض خدمات مصرفية جديدة متعلقة بالخدمات الالكترونية، بطاقات الدفع، تمويل الاستهلاك، ;عمليات التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: تقييم أداء المصارف الإسلامية الجزائرية مقارنة مع المصارف الناشطة في الجزائر

تعتبر المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية التي لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني عامة وللجهاز المصرفي الجزائري خاصة، باعتبارها أحد مكوناته، ولقد عرفت المصارف الإسلامية الجزائرية نموا منذ فترة التسعينيات من القرن العشرين (التي عرفت بداية الانفتاح البنكي) إلى يومنا هذا، حيث عززت هذه المصارف السوق المصرفي بخدمات مصرفية جديدة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث ساهمت في التنويع المصرفي ودعم الصيرفة الشاملة في الجزائر، إلا أن النظام المصرفي الجزائري يتميز بهيمنة المصارف العمومية التقليدية على سوق الودائع والقروض بنسبة 85.6% من إجمالي الأصول المصرفية، في حيت تبلغ حصة المصارف الخاصة 14.4%، حيث لا تتجاوز حصة المصارف الإسلامية 2% من إجمالي النشاط المصرفي الجزائري، وحوالي 15% من النشاط المصرفي الخاص[1].

(1) طارق مخلوفي، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، جامعة الجزائر3، 2020، ص 891.

أولا. إجمالي الودائع والقروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية والخاصة خلال فترة (2012 2017). لمعرفة أداء المصارف الإسلامية الجزائرية ومدى مساهمتها في تطوير النظام المصرفي الجزائري نستعرض واقع النشاط المصرفي على مستوى المنظومة المصرفية الجزائرية المكونة من المصارف العمومية والخاصة.

1. الودائع. الجدول الموالي يوضح حجم الودائع في المصارف العمومية والخاصة

الجدول 7: إجمالي الودائع في المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2012 2017).

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	الودائع لدى المصارف العمومية	الودائع لدى المصارف الخاصة	مجموع الودائع	حصة المصارف العمومية	حصة المصارف الخاصة
2012	5876.9	813.1	6690	**87.8 %**	**12.2 %**
2013	6322.6	906.6	7229.2	**87.4 %**	**12.6 %**
2014	7505.7	1012.8	8518.5	**88.1 %**	**11.9 %**
2015	7373.5	961.6	8335.1	**88.4 %**	**11.6 %**
2016	7071.3	1070.3	8141.5	**86.8 %**	**13.2 %**
2017	7998.5	1209	9207.5	**86.8 %**	**13.2 %**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر من (2012-2017)

يشير الجدول أنه طوال فترة الدراسة لوحظ الهيمنة الكبيرة للمصارف العمومية في الحصول على الودائع مقارنة بنظيراتها من المصارف الخاصة، حيث بلغت حصة المصارف العمومية سنة 2017 ما يقارب 7998.5 مليار دج أي ما يعادل نسبة 86.8% من إجمالي الودائع التي بلغت حدود 9207.5 مليار دج، مقابل 1209 مليار دج بالنسبة للمصارف الخاصة، بنسبة تقدر بـ13.2% من إجمالي الودائع، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها الانتشار الكبير لشبكة فروع المصارف العمومية وتغطيتها لكافة ولايات الوطن حيث بلغ عددها في نهاية سنة 2017 حوالي 1145 وكالة، مقابل 364 وكالة للمصارف الخاصة، بنسبة 68% و 32% على التوالي[1]، وكذا إيداع المؤسسات العمومية لأموالها على مستوى المصارف

(1) التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، ص69.

العمومية بدل المصارف الخاصة، ولقد بلغت نسبة نمو إجمالي الودائع خلال سنة 2017 بـ 13.10% مقارنة بسنة 2016 وبنسبة 37.63% مقارنة بسنة 2012.

2. القروض: يتضح من خلال معطيات الجدول رقم(07) إجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2012 2017).

الجدول رقم 8: إجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2012 2017).

الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	المصارف العمومية	المصارف الخاصة	مجموع القروض	حصة المصارف العمومية	حصة المصارف الخاصة
2012	3716.1	569.5	4285.6	**% 86.7**	**13.3 %**
2013	4457.4	697	5154.5	**86.5 %**	**13.5 %**
2014	5712.1	790.8	6502.9	**87.8 %**	**12.2 %**
2015	6366.6	909	7275.6	**87.5 %**	**12.5 %**
2016	6925.3	982.5	7907.8	**87.6 %**	**12.4 %**
2017	7704	1173.9	8877.9	**86.8 %**	**13.2 %**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر من (2012 2017)

على ضوء معطيات الجدول أعلاه، يتضح لنا استحواذ المصارف العمومية على الحصة الكبرى من إجمالي القروض الممنوحة على مستوى الجهاز المصرفي أي ما قيمته 7704 مليار دج وبنسبة تجاوزت 86.8% مقابل حصة مقدرة بـ 1173.9 دج بالنسبة للمصارف الخاصة وبنسبة تقدر بحوالي 13.2% والتي تعتبر نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمصارف العمومية التي سيطرت على تمويل كامل القطاع العمومي، واحتفاظه بحصة معتبرة في تمويل القطاع الخاص بنسبة تقدر بـ74.5% خلال سنة2017 [1]، كما عرفت المصارف العمومية والخاصة في سنة 2017 نسبة نمو قدرت بحوالي 107.3 % و 106.13 % على التوالي مقارنة بسنة 2012

ويرجع سبب هيمنة المصارف العمومية على تمويل الاقتصاد الوطني لتمويلها للمشاريع

(1) التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، ص78.

الكبرى للدولة خاصة المتعلقة منها بقطاعي الطاقة والموارد المائية، عكس المصارف الخاصة التي تهتم بتمويل (نشاطات الاستيراد، الاعتمادات المستندية تقديم التسهيلات الائتمانية)

ثانيا: حصة المصارف الإسلامية من الودائع والتمويلات مقارنة بنظيراتها من المصارف الخاصة خلال السنوات (2017 2012): بعد ما بينا إجمالي الودائع والقروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية والخاصة وكذا حصة كل منهما، نقوم فيما يلي باستعراض حصة المصارف الإسلامية الجزائرية (بنك البركة ومصرف السلام) مقارنة بالمصارف الخاصة المحلية منها والأجنبية الناشطة في السوق المصرفي الجزائري.

1. الودائع:

الجدول 9: إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية والخاصة خلال الفترة (2017 2012).

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	المصارف الإسلامية	المصارف الخاصة	مجموع الودائع	حصة المصارف الخاصة	حصة المصارف الإسلامية
2012	135.92	813.1	949.02	**% 85.68**	**% 14.32**
2013	149.38	906.6	1055.98	**% 85.85**	**% 14.15**
2014	150.64	1012.8	1163.45	**% 87.05**	**% 12.95**
2015	178.26	961.6	1139.86	**% 84.35**	**% 15.65**
2016	204.66	1070.3	1274.96	**% 83.95**	**% 16.05**
2017	272.55	1209	1481.55	**% 81.6**	**% 18.4**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنكي البركة والسلام وتقارير بنك الجزائر

يبين الجدول أعلاه التزايد المستمر في نمو ودائع المصارف الإسلامية في الجزائر حيث بلغت الودائع لديها حدود 272.55 مليار دج خلال سنة 2017 وبمعدل نمو يقدر بـ 33.18 % مقارنة بسنة 2016، عكس المصارف الخاصة الأخرى التي عرفت نموا بطيئا نوعا ما و متذبذبا أحيانا على غرار سنة 2015 التي عرفت انخفاض الودائع بنسبة قدرت بحوالي 5 % مقارنة بسنة 2014، وهذا لزيادة ثقة العملاء في المصارف الإسلامية، وكذلك استبعادها لعنصر الربا في كل معاملاتها، وهذا ما يظهر جليا من خلال نسبة نمو المصارف الإسلامية

مقارنة بنظيراتها من المصارف الخاصة خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2012، حيث تجاوزت نسبة النمو في المصارف الإسلامية 100% مقابل48.7 % بالنسبة للمصارف الخاصة.

2. التمويلات.

الجدول 10: إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية والخاصة خلال الفترة (2012 2017).

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	المصارف الإسلامية	المصارف الخاصة	مجموع القروض	حصة المصارف الخاصة	حصة المصارف الإسلامية
2012	78.77	569.5	648.27	**% 87.85**	**% 12.15**
2013	91.12	697	788.12	**% 88.4**	**% 11.6**
2014	103.25	790.8	894.05	**%88.45**	**% 11.55**
2015	117.86	909	1026.86	**% 88.5**	**% 11.5**
2016	140.32	982.5	1122.82	**% 87.5**	**%12.5**
2017	185.99	1173.9	1359.89	**% 86.33**	**% 13.67**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنكي البركة والسلام وتقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن حجم التمويلات المقدمة للزبائن من طرف المصارف الإسلامية في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغ حجم التمويل الممنوح خلال سنة 2017 حوالي 185.99 مليار دج وبمعدل نمو يقدر بحوالي 32.55 % مقارنة بسنة 2016، مقابل 1173.9 مليار دج بالنسبة للمصارف الخاصة الأخرى بمعدل نمو يقدر بحوالي 19.5 % مقارنة بسنة 2016، وبنسبة زيادة تجاوزت 136.12 % بالنسبة للمصارف الإسلامية وبنسبة 106.15 % بالنسبة للمصارف الخاصة الأخرى وهذا في 2017 مقارنة بسنة 2012.

وبالرغم من تزايد التمويل الممنوح للزبائن من طرف المصارف الإسلامية، إلا أنه تبقى نسبة مساهمتها في إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد ضئيلة جدا حيث قدرت بحوالي 2.3 % مقابل 97.7 % بالنسبة للمصارف العمومية، ويرجع ذلك لهيمنة المصارف العمومية في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى للدولة واقتصار المصارف الإسلامية عادة على تمويل دورات الاستغلال أكثر من الاستثمارات، كما أن أغلب تمويلاتها قائمة على صيغ المداينات أكثر منها على المشاركات نظرا لارتفاع المخاطر في هذه الأخيرة مقارنة بصيغ المداينات .

الخلاصة وأهم النتائج: ولقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نبرزها فيما يلي:

- تسعى المصارف الإسلامية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها أهداف إنسانية واجتماعية، كما تسعى إلى تحقيق هدف الربحية وهو ضروري لبقاء ونمو المصرف.

- يساهم التمويل المصرفي الإسلامي الجزائري بمختلف صيغه في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية مما يؤكد الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الوطني.

- لاحظنا هيمنة وسيطرة المصارف العمومية على السوق المصرفي الجزائري بسبب تركيز كل ودائع وتمويلات القطاع العمومي في المصارف العمومية نتيجة التجربة السيئة التي مرت بها المؤسسات العمومية مع كل من بنك الخليفة وكذلك البنك التجاري والصناعي.

- استطاعت المصارف الإسلامية إيجاد مكانة هامة في السوق المصرفية خلال السنوات القليلة الماضية مقارنة بنظيراتها من المصارف الخاصة، حيث لوحظ تطور وارتفاع مستمر في كل من الودائع والتمويلات طوال فترة الدراسة، وهذا راجع أساسا إلى الثقة التي اكتسبتها هذه المصارف من طرف العملاء بحكم التزام هذه المصارف الإسلامية في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

- قد يساهم الأداء الجيد للمصارف الاسلامية في تشجيع المصارف التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية موازاتا مع خدماتها الربوية، وبالتالي تعبئة المزيد من المدخرات

- بالرغم من النتائج الهامة التي حققتها المصارف العمومية إلا أن مقارنة مؤشرات الأداء أعطت الأفضلية للمصارف الإسلامية على المصارف العمومية، وهذا راجع إلى عدم استقلاليتها التامة في عملية اتخاذ قرارها، وهو ما انعكس سلبا على مؤشرات أدائها.

المراجع

أولا/ المراجع العربية.

1) الكتب.

- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

- خليل الشماع، **إدارة المصارف**، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، 1975.
- ريمون يوسف فرحات، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ،2004.
- صالح حميد العلي، **المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية**، اليمامة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005.
- عبد الزاق رحيم جدي الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 1998.
- الغريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، الطبعة الأولى، دار أبوللو للطباعة والنشر، القاهرة، 1996.
- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.
- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون سنة نشر.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

2) الأطروحات والرسائل الجامعة.

- سليم موساوي، **مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي**، دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2016.
- طبيبل عبد السلام، **البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة، و اقع و آفاق- دراسة حالة بنك البركة الجز ائري**-رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2010.
- فاطمة الزهراء لسبع، **دور التمويل الإسلامي في تحقيق مقاصد الشريعة من المال**، أطروحة دكتوراه مالية نقود وبنوك، جامعة الأغواط، الجزائر، 2018.
- موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية**، ماجيستير في التحليل الإستراتيجي والمالي، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2013.

3) المقالات والدوريات

- خنوسة عديلة، **دور عقد الإستصناع في تمويل البنى التحتية: عرض تجارب دولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد19، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.
- طارق مخلوفي، **دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجز ائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، جامعة الجزائر3، 2020.

4) المو اقع الإلكترونية

- الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري **https://www.albaraka-bank.dz/r** تاريخ الاطلاع: 2022/5/02م

-الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر -**https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html** تاريخ الاطلاع : 2022/05/02.

- الموقع الرسمي لبنك الجزائر **https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm** تاريخ الاطلاع : 2022/05/02.

ثانيا/ المراجع الأجنبية.

- Mabid ali al jarhi, munawar iqbal, **Banques Islamiques : réponses à des questions fréquemment posées**, revue périodique institut islamique de recherche et de formation, banque islamique de développement, N° 04, jeddah, 2001.